

طلباتها الإسكانية لا تتجاوز 180 فقط

قلالي: القرية الممحوه من على الخارطة



تصوير - محمد العرادي



البلاد إبراهيم النعام

أكدت مجموعة من أهالي قرية قلالي أن المشاريع الإسكانية المزمع إقامتها بالقرية يشوبها الضبابية وعدم العدالة في التوزيع، مضيفين أن أبناء القرية بلغ بهم السيل الزبي في ظل إقدام وزارة الإسكان على تخصيص الكثير من الوحدات السكنية داخل القرية لمن هم خارجها. وأكد الحضور ضرورة إقدام المسؤولين الذين يمثلون القرية في المجلس التشريعي والبلدي أيضاً ضرورة التدخل وإيصال أصواتهم الغاضبة للمسؤولين بالإسكان وبقية الجهات المعنية لافتين بعزوف الكثير من الشباب عن الزواج، إشارة للحالة المتردية التي وصل إليها أبناء القرية في ظل الغلاء المعيشي وارتفاع أسعار الإيجارات، وفيما لي نص التحقيق.



● عيسى العلان: هناك عزوف واضح من قبل ممثلي القرية النيابي و البلدي

تفعيل ذلك من شأنه أن يحفظ الحقوق لأصحابها، ويحقق العدالة الاجتماعية التي ينشدها الجميع في هذا الجانب. وأكد جاسم - في ذات السياق - أن على وزارة الإسكان أن تسمي جميع المشاريع الإسكانية التي تقام باسم مناطقها، كأن يسمى المشروع الإسكاني القادم بمشروع قلالي، لأن بذلك تأكيد واضح للحقوق، وحفاظ لها من التناقص والتناحر.

خذوا توجهاته كقدوة

على سعيد متصل، بين جمعة سالم أن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء كان قد قال ولأكثر من مرة مشروع إسكان قلالي يعكس المسؤولين بوزارة الإسكان واللذين يصرون على استخدام مسمى مشروع شمال شرق المحرق، متسائلاً عن السبب بعدم الأخذ بتوجيهات سموه. وأوضح سالم أن إقدام الإسكان على ذلك يعطيها الحق بأن تقدم على توزيع الوحدات السكنية كما تشاء، وهو ما سبب بعدم تحقيق التوزيع العادل الذين ينشده الجميع. وأكد على هذه النقطة بقوله "طلبي الإسكاني للعام 2005 وطلب ابني للعام 2003 ونحن يا أخي الكريم نقتن بمسكن واحد".

طلبات جديدة

وأرجع عبدالإله إبراهيم أن الكثير من طلبات الانتفاع الإسكاني لأبناء القرية جديدة لانهم أقدموا على تغييرها على مشروع القرية وذلك لعدم الخروج منها لمناطق أخرى، وهو ما يراه أمر طبيعي وبديهي للغاية. وقال إبراهيم "من المفترض لزاماً أن يكون هناك نوع من الشراكة المجتمعية بين الأهالي والمسؤولين بالوزارة وممثلي القرية النيابي والبلدي وأيضاً المحافظة لمنع وقوع أخطاء شبيهة بسابقاتها وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع، وهو ما يطمح إليه الجميع".

تذمر نورة

ولم يختلف رأي نورة سعد عن الجميع حيث قالت "البيوت حين تبنى تذهب لغير أبناء القرية، أبنائنا كبروا ومتوسط أعمارهم بين 14-16 سنة، وتجددهم متكدسين ومشورين أما بيوت قديمة عفا عليها الزمن أو بشقق ضيقة إيجاراتها مرتفعة ومنهكة للجميع". وتواصل "لا أعرف ما الأسباب التي آلت إليها الظروف لأن تصل القرية إلى ما آلت عليه الآن، حتى البحر استقطع وبتن، ومصائد الأسماك (الخطور) اندثرت وماتت كآباء القرية تماماً".



● محمود الجودر: يجب أن تكون الأولوية لأبناء القرية ووفق الأقدمية

توسع مستمر من جهته أكد نبيل كامل أن توسع القرية السكني والإسكاني في تزايد مستمر، يقابله تناقص واضح في الخدمات، وضغط حاد على الخدمات المحدودة أصلاً، مبيناً أن التزايد الحاد بالإيجارات حفز الكثير من الشباب على إعادة النظر بموضوع الزواج، وهو ما أفرس الزواج للكثيرين من أبناء القرية وبشكل لا تحطئه العين. وأوضح كامل "رغم إقرار وزارة الإسكان لبيت لي في التوزيع الأخير إلا أن حالة الرضا لدي لم تبلغ 10% فحالة أختي من أبناء القرية المتزوجين وغير المتزوجين يرى لها بالفعل، خصوصاً مع تكديس عدد الطلبات الإسكانية بالبيت الواحد، فتجد بعض الحالات الأب الكهل وأثنين أو ثلاثة من أبناء لديهم طلبات إسكانية ويقطنون جميعاً بمسكن واحد".

مع الامتداد

ويقدم سلطان جاسم مطالبه للمسؤولين بقوله "من الضرورة أن يكون إسكان قلالي امتداد للمشروع الملكي (امتداد المدن والقرى)، لكي تكون الأولوية لأهل المنطقة وهو الغير حاصل حالياً،



● عبد الله الدخيل: نصيب أبناء القرية من المشروع السابق كان 25% فقط

2002". ويتطلع الجودر ريقه متابعاً بذات الانفعال "لك أن تتخيل بأني أقطن حالياً بشقة ضيقة إيجارها 200 دينار، ولي أربعة أطفال متكدسين في غرفتيها الضيقتين، وفي ظل مدخول متواضع أجنيه لا يكاد يغطي مطالب الحياة الأساسية، من الضرورة بمكان أن تكون هناك عدالة حقيقية في توزيع المساكن أهمها الأولوية لأبناء القرية وأن تكون وفقاً للأقدمية".

عزوف المسؤولين

لم يكن عيسى العلان بحالة أفضل من سابقه الجودر، لوح بيده بانفعال قبل أن يقول "هناك عزوف واضح من قبل ممثلي القرية في المجلسين النيابي والبلدي، وكأنها غير موجودة على الخارطة، سؤالهم - كما يعرف الجميع - لا يكون إلا مع قرب موسم الاستحقاق الانتخابي. ويردف بزمن شديد "لا يوجد لدينا صوت بقلالي، قريننا منسية، ننطق الوعود بلا نتيجة مذكور، لكني أؤكد أن الناس وعت، ولن يوجه أي صوت من أصوات أبناء القرية بالانتخابات المقبلة إلا لمن يستحقه بالفعل".

أبوالفتح: توزيع إسكان قلالي تم بموافقة اللجنة الأهلية

فند النائب عيسى أبو الفتح الاتهامات التي وجهت من قبل بعض أهالي قلالي حول عدم عدالة التوزيع لوحدات المشروع السكني السابق بالقرية، لافتاً أن التوزيع كان بموافقة اللجنة الأهلية المشكلة من قبل الأهالي أنفسهم، وبعيداً عن وجود أي تدخل من قبله كنائب.

وقال أبو الفتح "عدم تدخل يومية بعمليات التوزيع كان لقناعة مني بأن المواطنين هم من يجب أن يكونوا صنعاً للقرار في ذلك، وتم التنسيق مع الجهات المعنية من قبلهم، وهو ما ساهم بتغطية طلبات أهالي القرية حتى العام 2001، في حين أن هناك طلبات لأهالي المحرق للأعوام 1996-1997 لا تزال على قائمة الانتظار، والذي بسببه تلقينا الكثير من الانتقادات والاستنكار، الحاصل أن عملية توزيع البيوت تمت بناء على حصة أهالي قلالي، وهو قائم على منهجية مشروع امتداد المدن والقرى والمفعل أصلاً، بعكس ما قاله أحد المواطنين". وفيما يخص تواصل النائب مع الأهالي قال "مجلسي هو الوحيد الذي لم يفلح أبداً، ويستقبل المواطنين من شتى مناطق البحرين، كما أن معدل الطلبات والرسائل التي تحول من قبلنا للوزارات والجهات الحكومية للمواطنين ولأبناء الدائرة بمعدل أربعة طلبات يومياً". واختتم أبو الفتح حديثه بالقول "التواصل الميداني مع الناس موجود ونأمل استمراره لكن نمن المستحيل تفعيله بشكل دائم بظل مهام العمل الكثيرة على كاهل النائب والتي تنتوزع ما بين المهام التمثيلية والتشريعية والرقابية، مكتب مفتوح يومياً من الأحد إلى الخميس وعلى فترتين، من التاسعة وحتى الثانية عشر، ومن الخامسة مساءً وحتى الثامنة، ونحن نرحب دوماً بحضور المواطنين وسرد احتياجاتهم".



● محمد الدخيل: نحتاج لمخزون استراتيجي من الأراضي للأجيال المقبلة

بمجلس الدخيل

بداية التقينا محمد الدخيل والذي استضاف "البلاد" مشكوراً بمجلسه الكريم بقلالي، لحظات من الترحيب قبل أن يقول شاكراً "شكر لجلالة الملك حفظه الله ورعاه على اهتمامه بمنطقتنا، خاصة بعد تخصيص جيلته ساحل قلالي للأهالي، والشكر موصول لصاحب السمو الملكي لأمير خليفة بن سلمان على اهتمامه بالمشاريع الحيوية بكافة قرى ومدن البحرين وأخص قلالي لتوجيه سموه للجهات المعنية بالإسكان ببناء مشروع إسكان للقرية، والذي سيضم ما يقارب 900 وحدة سكنية، كما أعلن".

للأجيال المقبلة

ويتابع "أقترح أن تبنى من 300-400 وعلى أن يتم تخصيص بقية الأراضي للمشاريع الشبيهة للأجيال القادمة، وذلك لشح الأراضي بالقرية، وأيضاً لقلّة عدد الطلبات الإسكانية في الوقت الراهن والتي لا تتجاوز 180 طلباً فقط، ولمعلوماتك الصحفية فقد كان آخر تسليم للبيوت الإسكانية العام 2004 حيث تم تسليم مفاتيح 117 بيتاً، كان نصيب أبناء القرية منها 37 فقط، وهو ما تسبب بحالة عامة من الإحباط والتذمر والغضب للأهالي".

ظلم لا نقبله

ويستلم شقيقه عبدالله الدخيل طرف الحديث قبل أن يقول بحزم "بما أن عدد الوحدات المخصصة للمشروع الإسكاني يستعمل حتى 900 وحدة، أتمنى أن يحصل كل صاحب طلب بالقرية على وحدة سكنية تلم شمل عائلته، لأنه بالنسبة للمشروع السكني الأخير الذي تم بناؤه على أراضي القرية وعدنا بأنه ستخصص 50% من عدد الوحدات تلك لأبناء القرية، وما حصل أننا لم نحصل إلا على نسبة لا تتجاوز 25% وبذلك ظلم كبير لا نقبله".

توزيع غير عادل

محمود الجودر من النماذج الحية لأبناء القرية المتعبين من الانتظار الذي بات لا يرغب بالتزحزح، يقول الجودر بسخط "رغم أقدميه طلي إلا أن المسؤولين بوزارة الإسكان أبوا إلا أن يمنحوا المساكن التي وزعت في 2004 لمن هم من خارج القرية والذي كانت طلبات البعض منهم للعام نفسه 2004 في حين أن طلب يرجع للعام



● نورة سعد: البيوت حين تبنى تذهب لغير أبنائنا



● عبد الإله إبراهيم: الشراكة المجتمعية هي السبيل لتفعيل عدالة التوزيع



● جمعه سالم: لماذا لا يأخذ المسؤولون بالإسكان بتوجيهات رئيس الوزراء؟



● سلطان جاسم: على الإسكان أن تسمي المشاريع الإسكانية بمسلمات مناطقها